



محطات متنقلة بتكنولوجيا عالية

مصر تستثمر في المحطات المتحركة لتموين السيارات

خطة لترح 11 محطة في المرحلة الأولى ضمن الاكتفاء الذاتي من المحروقات

تكلفته نصف تكلفة الوقود التقليدي من البنزين والسولار في مصر. ورصد البنك المركزي حزمة تمويل قيمتها 960 مليون دولار ضمن مبادرة تشجيع أصحاب السيارات على تحويلها للعمل بالوقود المزوج، تتوافق مع خطة مصر للنحول لاستخدام الغاز الطبيعي في السيارات.

وبموجب حزم التمويل يحصل أصحاب السيارات على قروض بسعر فائدة مقطوعة قدره 3 في المئة وعلى أجل تتراوح مدتها بين 7 و10 سنوات. ويستهدف البنك الأهلي المصري ضخ مجموعة من الحزم التمويلية، تصل قيمتها إلى نحو 448 مليون دولار لمبادرة إحلال وتحول السيارات للعمل بالوقود المزوج، ما يعزز من تكامل منظومة زيادة عدد السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي، ويرفع اقتصاديات تدشين محطات التموين الجديدة.

وتعمل في مصر نحو 335.6 ألف سيارة بالغاز الطبيعي، من إجمالي أكثر من 9.4 مليون مركبة مرخصة، منها 4.3 مليون سيارة خاصة، ونحو 1.2 مليون سيارة نقل، بخلاف الأتوبيسات. وحفزت حزم التمويل الميسرة والخطط الرامية لتوسيع إتاحة محطات وقود التموين بالغاز الطبيعي شركات إنتاج السيارات العالمية لترح طرازات جديدة في السوق المصرية تعمل بنظام الوقود المزوج.

وشققت وزارة التجارة والصناعة عن توصيل الحكومة لاتفاق مع 9 شركات عالمية تعمل في مجال تجميع السيارات لإنتاج 12 طرازاً مختلفاً من سيارات الملاكي والميكروباص والأجرة العاملة بالغاز الطبيعي محلياً.

وتضم القائمة شركات "تويوتا" التي تعاقبت مع الهيئة العربية للصناعات لإنتاج سيارة ميني باص تعمل بالغاز الطبيعي محلياً، فضلاً عن تعاون الهيئة مع شركة إيفيكو الإيطالية لتوفير سيارة ميني باص تعمل بنفس التقنية، إلى جانب اتفاق مبدئي مع شركة فولكس فاغن لإنتاج سيارات الركوب العاملة بالغاز محلياً.

ودفع التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات بعض الشركات العالمية للاتجاه نحو تقنيات وقود الغاز بالسيارات، منها "فورد إكسبلورر" و"كرايسلر" الأميركيين، وشركات أوروبية عدة بقيادة "مرسيدس" و"بي.إم.ديليو" و"أوبل"، والفرنسية بقيادة "بيجو" و"ستروين"، وبعض الشركات الإيطالية العاملة في تصنيع الأتوبيسات مثل "إيفيكو" و"فيات".

تستند القاهرة في توجهها الجديد على قاعدة راسخة من الطموحات الغازية التي اكتتحتها فورة الاستكشافات خلال السنوات الست الماضية، وارتفاع معدلات إنتاج الغاز الطبيعي، والتي تجاوزت 6.7 مليار قدم مكعب يومياً.

طرح مصر محطات تموين السيارات المتنقلة بالغاز الطبيعي كرادد اقتصادي جديد أمام المستثمرين الأجانب، تزامناً مع خطوات عديدة تتخذها لحفز المصريين على تحويل سياراتهم إلى العمل بالغاز الطبيعي. وتسعى عبر هذا الاتجاه إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحروقات بعد عامين.

تموين السيارات بالغاز الطبيعي، تزامناً مع معاناة النقص الشديد لسدد فجوة الاستثمار في هذا المجال، أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" عزمها شراء حصة حاكمة في الشركة الوطنية لإنتاج وتوزيع المواد البترولية (وطنية) التابعة للقوات المسلحة المصرية.

ويدير صندوق مصر السيادي الصفقة، فيما يحتفظ بحصة تتراوح بين 10 في المئة إلى 20 في المئة من شركة "وطنية". وسبق عرض "أدنوك" للاستحواذ على "وطنية" مباحثات مع شركات بترول الإمارات الوطنية "إينوك" المملوكة للدولة و"الدريس للخدمات البترولية" و"النقلات" السعودية و"طاقة عربية" التابعة للقابضة المصرية للمنافسة على الصفقة.

طارق الملا
برنامج للتوسع في مراكز تموين وتحول السيارات إلى العمل بالغاز

عبدالفتاح فرحات
قدرة المحطة الواحدة تموين 100 سيارة في الساعة الواحدة

وتتملك "وطنية" شبكة تضم أكثر من 200 محطة وقود منتشرة في مختلف محافظات مصر، وتشهد إقبالا لافتاً عليها من رواد السيارات لما تمتلكه من وسائل دعم لوجستي وخدمات ومتاجر في مجالات مختلفة. وتستهدف وزارة البترول المعدنية تدشين 325 محطة جديدة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي بنهاية 2022 لمواكبة خطط التوسع وزيادة المستهدفة في أعداد السيارات المحولة للعمل بالوقود المزوج "غاز - بنزين".

ويصل إجمالي عدد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي في مصر ضمن منظومة توفير وتداول الوقود إلى نحو 200 محطة، بالإضافة إلى 86 مركزاً لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

وقال طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية إنه يتم تنفيذ برنامج للتوسع في نشر محطات ومراكز تموين وتحول السيارات للعمل بالغاز الطبيعي لتعزيز إتاحتها أمام أصحاب السيارات.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن الغاز الطبيعي وقود نظيف يحافظ على البيئة من التلوث، ورخيص ولا تتجاوز

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية تدشين أول محطة وقود متنقلة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي، وفق خطة تستهدف تدشين عشر محطات قريباً.

وقالت مصادر لـ"العرب" إن المحطات الجديدة يتم استيرادها من إيطاليا، والتي تمتلك تكنولوجيا متطورة لتصنيع محطات الوقود المتنقلة وتعمل بتقنيات الغاز المضغوط.

وتأمل مصر من المحطات الجديدة التي تدخل الخدمة لأول مرة تسريع وتيرة المشروع القومي لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من البنزين والسولار.

وتكمن أهمية المحطات المتنقلة الجديدة في تنوع الأجنحة الاستثمارية للقاهرة في مجال محطات تموين السيارات العاملة بالغاز، حيث تتخيم بدائل أمام الشركات الأجنبية لتأسيس محطات ثابتة، وأخرى متنقلة، تخدم مناطق نائية يصعب تأسيس محطات ثابتة بها لعدم جدواها اقتصادياً.

ويشهد هذا النوع في فتح آفاق تعزز التراجع الذي طال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر العام الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا.

وكشف ميزان المدفوعات المصري عن تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية خلال النصف الأول من العام المالي 2020-2021 بنسبة 32.2 في المئة، وهبط من مستويات 4.9 مليار دولار إلى نحو 3.3 مليار دولار بانخفاض قدره 1.6 مليار دولار.

وأشار عبدالفتاح فرحات رئيس شركة "غازتك"، وهي أول مشغل لمحطات الوقود المتنقلة، إلى تموين نحو مئة سيارة في الساعة الواحدة، حيث تعمل بطاقة تصل لنحو 900 متر مكعب.

وذكر لـ"العرب" أن المحطة المتنقلة لديها قدرة فائقة لتقديم الخدمة للأماكن التي لا تتواجد بها شبكات غاز طبيعي، بجانب قدرتها على حل مشكلات الاختناقات الموسمية بسبب ارتفاع الاستهلاك بالمناطق السياحية والمصايف وحالات الطوارئ والصيانة.

وتعاني مناطق نائية عديدة من عدم تغطيتها بمحطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي، ما يقف حجر عثرة أمام خطة الحكومة الرامية إلى استهداف تحويل نحو 400 ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي. وفي خطوة من شأنها توسيع دائرة الاستثمارات الأجنبية في مجال محطات

غلق الحدود وكورونا يضغطان على صادرات تونس إلى ليبيا

مطالب باستغلال ملف إعادة الإعمار لإرجاع الاستثمارات الليبية

ودعا خبراء الاقتصاد إلى ضرورة إيجاد بدائل أخرى لتجاوز تراجع حجم التصدير التونسي مع ليبيا، والانفتاح على الأسواق الخارجية. وطالبت أطراف بضرورة تفعيل الحضور الميداني في ليبيا، لدعم الشراكة معها وضمان فرص ترويج المنتجات التونسية بالأسواق.

وقال المدير العام لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد عمر بوزوادة في تصريح لـ"العرب"، "الجائحة أثرت على تونس وسائر دول العالم، وهناك نقص في التصدير، علاوة عن أن السوق التونسية صغيرة ولا بد من البحث عن وجهات تجارية وأسواق جديدة".

وأضاف "أفضل الوجهات هي أسواق الدول الجوار (ليبيا والجزائر)، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي كسوق تقليدية في المبادلات التجارية التونسية". ودعا إلى "ضرورة غزو الأسواق الأفريقية عبر ليبيا والجزائر وترويج المنتج التونسي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "تأثيرات الجائحة ربما يتعلق بالإنتاج أكثر من التصدير، وتونس تصدّر أساساً المواد الغذائية والفلاحة والدواء نحو ليبيا"، قائلاً "العلاقات بين البلدين تشمل أساساً في المشاكل الحدودية على مستوى المعابر وحالة الاستقرار في ليبيا التي شهدت صراعاً مسلحاً في السنوات الأخيرة".

وتراجعت صادرات تونس من الغلال إلى ليبيا إلى أكثر من 50 في المئة لتبلغ 15537 طن، منذ بداية يناير إلى غاية 9 نوفمبر 2020 مقابل 32962 طن، خلال نفس الفترة من سنة 2019، بسبب تأثيرات جائحة كوفيد - 19.

وسبق أن أشار رئيس المصلحة التجارية بالجمع المهني المشترك للغلال، طارق تيرة في تصريح لوكالة الأنباء التونسية (وات)، إلى تراجع عائدات قيمة صادرات الغلال التونسية في اتجاه ليبيا لتبلغ أكثر من 28 مليار دينار في 2020، مقابل حوالي 60 مليار دينار (21.74 مليار دولار) سنة 2019.

واعتبر أن تطور صادرات الغلال التونسية نحو ليبيا يبقى مرتبطاً بشكل هام بفتح الحدود البرية. كما شهدت صادرات تونس من الغلال نحو كل الأسواق التصديرية، تقيها في السنتين الأخيرتين بنسبة 48 في المئة على المستوى الكمي.

وأعلن المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين تراجع حجم التبادل التجاري بين تونس وليبيا من 3.5 مليار دينار (1.27 مليار دولار) في سنة 2010 إلى ما دون مليار دينار، في 2021 ووفق بيانات المرصد الوطني للغلاحة، انخفضت صادرات تونس من المنتجات الزراعية والغذائية إلى ليبيا في أبريل 2020 بنسبة 5.17 بالمئة.

وتراجعت قيمة صادرات منتجات الأسماك في اتجاه ليبيا بنحو 3.6 مليون دينار (1.30 مليون دولار) مقارنة بسنة 2019 (1.82 في المئة) والخضر بنسبة 17.2 في المئة بقيمة 1.2 مليون دينار (0.43 مليون دولار).

وأوضح تقرير لوزارة الفلاحة التونسية أن الحبوب والخضر ومنتجات الصيد البحري تمثل 5.6 في المئة من مجموع الصادرات الزراعية إلى ليبيا. وتعد فاكهة الخوخ من أهم المحاصيل التي توردتها السوق الليبية بنسبة 57 في المئة من الكمية الإجمالية المصدرة.

تعثرت صادرات تونس نحو ليبيا خلال السنوات الأخيرة بسبب اضطرابات أمنية وتغلغل سلع أجنبية حلت محل المنتجات التونسية لاسيما تلك القادمة من تركيا، فيما عمّق غلق المعابر الحدودية وجائحة كورونا هذا التراجع في وقت تطالب فيه أوساط اقتصادية بإعادة بناء دبلوماسية قوية مع ليبيا وإقرار مبادرة تشريعية لتسهيل عودة الاستثمارات.

إعادة الاستثمارات الليبية في تونس، علاوة عن ضرورة الحضور الميداني عبر تنظيم معرض ضخم في العاصمة طرابلس بحضور عدد كبير من المؤسسات التونسية.

واستطرد "نحن بصدد التحضير لتنظيم المنتدى الاقتصادي التونسي الليبي من 23 إلى 25 مايو القادم لدعم الشراكة التونسية مع ليبيا". وأفاد استاذ الاقتصاد رضا الشكندالي أن "التقييم الأساسي لحجم الصادرات بين البلدين يتعلق بمستوى تأثير المبادلات التجارية والتي تقاس في فترات عادية بعيداً عن تداعيات كورونا".

وأفاد مدير مقاربة الأسواق بمرکز النهوض بالصادرات عماد حفيظ أن نسبة صادرات تونس نحو ليبيا فاقت 1.2 مليار دينار تونسي سنة 2020 رغم تراجع بنحو 20 في المئة عن المعدل المسجل سابقاً والذي بلغ 1.5 مليار دينار تونسي (0.54 مليار دولار)، نظراً لتداعيات جائحة كورونا وغلغ المعابر السنة الماضية.

وقال حفيظ في تصريح لإذاعة محلية، إن المركز لم يتوقف عن العمل السنة الماضية رغم إلغاء المشاركة الحضورية بعدة معارض أجنبية بسبب جائحة كورونا بل تم تعديل طريقة المشاركة باعتماد اللقاءات الثنائية عن بعد والمشاركة في المعارض الافتراضية مظلماً حدث في شهر فبراير الماضي.

وتستقطب ليبيا ما يقارب 70 في المئة من مجموع الصادرات التونسية، لكن حجم تلك الصادرات تراجع في السنوات الأخيرة تبعاً لغلغ الحدود مع ليبيا التي شهدت صراعاً مسلحاً، وتداعيات جائحة كورونا العالمية.

وأكد رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أنيس الجزيري، في تصريح لـ"العرب"، "أن الصادرات الليبية نحو ليبيا تراجعت منذ 2010، إلى أكثر من الثلث بسبب عدم الاستقرار والوضع الأمني المضطرب، ما جعل حضور المنتجات والمؤسسات التونسية يقلص في ليبيا".

ولفت الجزيري إلى وجود قوى دولية مشيراً إلى تركيا التي عززت حضورها هناك عبر التدخل العسكري، فضلاً عن تراجع البترول الذي أثر على الاقتصاد والتوريد الليبي.

ولا تغزو السلع التركية وحدها أسواق ليبيا حيث تتواجد بكثافة السلع الصينية، غير أن المنتجات التركية حلت بالأساس مكان المنتجات التونسية خصوصاً المواد الغذائية والألبسة والصناعات التحويلية.

ودعا الجزيري إلى "ضرورة تكوين غطاء سياسي لعودة العلاقات إلى نصابها، ولا بد من مبادرة تشريعية

وتابع "عودة الاستقرار تدريجياً إلى ليبيا سنؤثر على العلاقات بين تونس وليبيا بقطع النظر على مخلفات جائحة كورونا". ودعا الشكندالي إلى "ضرورة رفع الحواجز الحدودية وبناء علاقات دبلوماسية جديدة وقوية، والرئيس قيس سعيد مطالب أيضاً بدعم هذا الروابط واستغلال ملف إعادة إعمار ليبيا".

وتعد ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، والشريك العربي الأول لها قبل 2011، حيث يبلغ رقم المبادلات التجارية بينهما 3.5 مليون دولار.

وساهمت الاضطرابات الأمنية والسياسية في ليبيا، في تراجع عمليات التصدير بين البلدين، فضلاً عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين، حيث شهدت البلاد صراعاً مسلحاً في السنوات الأخيرة.

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - تراجعت الصادرات التونسية نحو الأسواق الليبية إلى مستويات غير مسبوقة، بسبب الوضع الأمني والأزمة الاقتصادية والصحية وغلغ الحدود ما دفع خبراء وفاعلين اقتصاديين إلى مطالبة السلطات باستغلال ملف إعادة الإعمار لإرجاع الاستثمارات الليبية في تونس وتحفيز حضور المنتجات المحلية في معارض العاصمة طرابلس.

وأفاد مدير مقاربة الأسواق بمرکز النهوض بالصادرات عماد حفيظ أن نسبة صادرات تونس نحو ليبيا فاقت 1.2 مليار دينار تونسي سنة 2020 رغم تراجع بنحو 20 في المئة عن المعدل المسجل سابقاً والذي بلغ 1.5 مليار دينار تونسي (0.54 مليار دولار)، نظراً لتداعيات جائحة كورونا وغلغ المعابر السنة الماضية.

وقال حفيظ في تصريح لإذاعة محلية، إن المركز لم يتوقف عن العمل السنة الماضية رغم إلغاء المشاركة الحضورية بعدة معارض أجنبية بسبب جائحة كورونا بل تم تعديل طريقة المشاركة باعتماد اللقاءات الثنائية عن بعد والمشاركة في المعارض الافتراضية مظلماً حدث في شهر فبراير الماضي.

وتستقطب ليبيا ما يقارب 70 في المئة من مجموع الصادرات التونسية، لكن حجم تلك الصادرات تراجع في السنوات الأخيرة تبعاً لغلغ الحدود مع ليبيا التي شهدت صراعاً مسلحاً، وتداعيات جائحة كورونا العالمية.

وأكد رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أنيس الجزيري، في تصريح لـ"العرب"، "أن الصادرات الليبية نحو ليبيا تراجعت منذ 2010، إلى أكثر من الثلث بسبب عدم الاستقرار والوضع الأمني المضطرب، ما جعل حضور المنتجات والمؤسسات التونسية يقلص في ليبيا".

ولفت الجزيري إلى وجود قوى دولية مشيراً إلى تركيا التي عززت حضورها هناك عبر التدخل العسكري، فضلاً عن تراجع البترول الذي أثر على الاقتصاد والتوريد الليبي.

ولا تغزو السلع التركية وحدها أسواق ليبيا حيث تتواجد بكثافة السلع الصينية، غير أن المنتجات التركية حلت بالأساس مكان المنتجات التونسية خصوصاً المواد الغذائية والألبسة والصناعات التحويلية.

ودعا الجزيري إلى "ضرورة تكوين غطاء سياسي لعودة العلاقات إلى نصابها، ولا بد من مبادرة تشريعية



أين اختفت المنتجات التونسية؟